

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/42/435

5 August 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

الدورة الثانية والأربعون

البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

نزع السلاح العام الكامل

معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية

تقرير الأمين العام

المحتوياتالمفحة

٢	.....	مقدمة	أولا -
٣	.....	الردود الواردة من الحكومات	ثانيا -
٣	.....	بلغاريا	
٥	.....	الدانمرك	
٦	.....	السويد	
١٠	.....	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	

أولا - مقدمة

١ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٩/٤١ بـاء ، المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، والذي تنص الفقرات ذات الصلة منه على ما يلي :

"إن الجمعية العامة

...."

"٣ - تحت جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، على أن تنظر في تنفيذ تدابير إضافية تركز على مبدئي الصراحة والوضوح ، كالنظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية مثلا ، بغية تسهيل توفر المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية فضلا عن تقييمها بشكل موضوعي ؛

"٤ - تعرب عن شكرها للأمين العام لتقريره الذي أعد وفقا للقرار ٩٤/٤٠ كاف ؛

"٥ - تدعو جميع الدول الأعضاء الى إبلاغ الأمين العام ، قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، بالتدابير التي اتخذتها للإسهام في زيادة الصراحة في المسائل العسكرية بصفة عامة ، وفي تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية بصفة خاصة ؛

"٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار ؛

"٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" .

٢ - وعملا بالفقرة ٥ من القرار المذكور أعلاه ، دعا الأمين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، جميع الدول الأعضاء الى إبلاغه

بالتدابير التي اتخذتها تنفيذا لهذا القرار . وقد تلقى حتى الآن ردودا من البلدان التالية : بلغاريا والدانمرك والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وترد هذه الردود في الفرع ثانيا أدناه . وستنشر ردود أخرى بوصفها إضافات .

### ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

#### بلغاريا

[الأصل : بالروسية]  
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٧]

١ - إن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية على يقين تام من أنه ليس أمام البشرية ، في ظل الظروف الراهنة ، من خيار سوى وقف سباق التسلح والتقدم نحو اتخاذ تدابير حقيقية لنزع السلاح ، عن طريق أمور في جملتها خفض النفقات العسكرية . ولن يؤدي تخفيض جميع الدول الأعضاء ميزانياتها العسكرية الى التأشير في أمن أية دولة من الدول . ومن شأن اجراء مثل هذا التخفيض أن يحرر موارد كبيرة لأغراض التطبيق السلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في تاريخ يرجع الى عام ١٩٧٣ ، اقتراحا تقدم به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من أجل تحقيق تخفيض في الميزانيات العسكرية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة ، واستخدام جزء من الموارد المحررة على هذا النحو لتقديم المساعدة الى البلدان النامية ، لسوء الحظ ، فقد ظل هذا القرار بدون تنفيذ . وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ، بعثت الدول الأطراف في معاهدة وارسو الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي اقتراحا باجراء مفاوضات لتخفيض الميزانيات العسكرية . ولم يحظ هذا الاقتراح بأي رد مرض . وتود بلغاريا أن توجه انتباه المجتمع الدولي الى الاقتراحات المذكورة أعلاه ، والس اقتراح الذي بعثته الدول الأطراف في معاهدة وارسو الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن مسألة فرض وقف اختياري على الزيادة في النفقات العسكرية .

٣ - كما تتخذ بلغاريا موقفا مؤيدا من مسألة زيادة الصراحة في المسائل العسكرية ، وقد قبلت بالالتزامات الموضحة في وثيقة مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في أوروبا . وتشمل هذه التدابير الاخطار المسبق وتقديم جداول زمنية سنوية للأنشطة العسكرية ، ودعوة مراقبين ، والتحقق من الامتثال لتفاصيل الاتفاق من خلال أمور في جملتها اجراء عمليات تفتيش موقعية . ولسوء الحظ ، فإن مجموعة الدول الغربية في مؤتمر ستكهولم ، التي أيدت فكرة "الصراحة" في المسائل العسكرية ، لم توافق على تدابير بناء الثقة المتملة بالأنشطة العسكرية المستقلة التي تقوم بها القوات البحرية والجوية ، والتي تشكل تهديدا خاصا لامن الدول الأوروبية . وقد قدمت بلغاريا في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وفاء منها بالتزاماتها ، عن طريق القنوات الدبلوماسية المناسبة جدولا سنويا للأنشطة العسكرية التي ستجري داخل اقليمها عام ١٩٨٧ .

٤ - وبلغاريا على يقين من أن تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالاسلحة والقوات المسلحة أمر جوهري أثناء المفاوضات وخلال تنفيذ التدابير التعاقدية العملية التي تسفر عنها مثل هذه المفاوضات . بيد أنه ليس بوسعها ، أن تقبل المقترح القاضي بأن الابلاغ عن النفقات العسكرية ينبغي أن يكون شرطا مسبقا لبدء المفاوضات .

٥ - وتعتقد الحكومة البلغارية أن نزع السلاح هو أولا وقبل كل شيء ، تعبير عن الارادة السياسية للدول ، وأن عدم تحقيق تقدم في المفاوضات ينبغي ألا يبرر بنقص المعلومات المتعلقة بالمسائل العسكرية والنفقات العسكرية . ومن شأن الاقتراحات التي تدعو الى "الصراحة" المسبقة واستحداث "نظام دولي للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية" أن تحرف مسألة تخفيض النفقات العسكرية عن هدفها . والابلاغ عن النفقات العسكرية دون الدخول في محادثات لن يؤدي الى تقييم موضوعي للامكانيات العسكرية نظرا للاختلافات العميقة في النظم الاجتماعية والاقتصادية ، وفي هياكل القوات المسلحة للدول ، وما تتبعه من مبادئ ، ولعدم وجود تدابير مناسبة للرصد والتحقق . ولا يرجع سبب النمو في النفقات العسكرية الى عدم وجود المعلومات وإنما الى وجود الرغبة الملحة في تحقيق التفوق العسكري التي تظهرها بعض الدول صراحة . وتوفر الاقتراحات التي تقدم بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي تدعو الى التخلص من القذائف الميدانية والتكتيكية المتوسطة المدى ، ووضع الاحكام الرئيسية للاتفاقات المقبلة المتعلقة بالاسلحة الضاربة الاستراتيجية ، والدفاع المضاد للقذائف التسيارية والتجارب النووية ، آفاقا مشجعة لبدء عملية حقيقية لنزع السلاح .

٦ - أما النهج الذي لا تزال تتبعه الولايات المتحدة ومؤيدوها ، والذي يعتمد على برامج تسليح واسعة النطاق ، بما في ذلك تطوير مبادرة الدفاع الاستراتيجي وادخال تحسينات إضافية على الأسلحة التقليدية ، فيمثل في الواقع المصدر الحقيقي للنمو المتزايد في النفقات العسكرية للجمود الذي يعترى محادثات نزع السلاح .

٧ - وستواصل حكومة بلغاريا تأييدها لجميع الخطوات التي تتخذ داخل الأمم المتحدة وخارجها لوضع حد لسباق التسلح وتجميد النفقات العسكرية تمهيدا لتخفيضها بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية . وهي ، من هذا المنطلق ، تنظر الى أهمية المعلومات الموضوعية عن النفقات العسكرية وضرورتها .

### الدانمرك

[ الاصل : بالانكليزية ]

[ ١٢ أيار/مايو ١٩٨٧ ]

١ - لقد أيدت الدانمرك تقليديا الفكرة القائلة بأن تحسين تدفق المعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية من شأنه أن يسهم في تخفيف التوتر الدولي وفي بناء الثقة فيما بين الدول وفي ابرام اتفاقات ملموسة في مجال نزع السلاح . وبذلك فإن تحقيق درجة أكبر من الصراحة سيشكل تدبيرا هاما لبناء الثقة يمكن أن ييسر جهود نزع السلاح . ولهذه الأسباب شاركت الدانمرك في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٩/٤١ بآء المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، الذي اعتمد بأغلبية كبيرة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

٢ - كما أن الدانمرك أيدت باستمرار اقتراحات وجهودا أخرى ترمي الى تيسير توفر معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية للمجتمع الدولي . وكان من أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال اعتماد الأمم المتحدة لنظام دولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، يستعمله الآن عدد متزايد من الدول الاعضاء ، وإن كان لا يزال منخفضا جدا . ويساعد نظام الأمم المتحدة للإبلاغ في تحقيق مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالنفقات العسكرية للدول الاعضاء التي تقع في مناطق جغرافية مختلفة والتي لديها نظم مختلفة للميزنة والمحاسبة .

٣ - وشاركت الحكومة الدانمركية منذ عام ١٩٨١ في هذا الإجراء المتعلق بالإبلاغ الموحد سنويا ، وأبلغت الأمين العام بحجم ميزانياتها العسكرية . كذلك أرمت السلطات

الدانمركية تقليدا بالتزام الصراحة في المسائل المتعلقة بالدفاع وقامت بعدد من المبادرات الرامية الى نشر المعلومات عن المسائل العسكرية . وتشمل هذه التدابير ، التي ورد لها وصف أكثر تفصيلا في رد الدانمرك في عام ١٩٨٦ على الامين العام بشأن قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٠ كاف (انظر A/41/466) ، استعراضات سنوية للاستفادة عن أهداف الدفاع الدانمركي ومماثله ، وتوزيع منشورات ومواد سمعية - بصرية ، واتخاذ ترتيبات عامة مثل تنظيم المعارض ، و "البيوت المفتوحة" وما الى ذلك .

٤ - وتشارك الدانمرك على الصعيد الاقليمي بنشاط في العملية التي بدأها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ورحبت باعتماد وثيقة مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وتنفذ حكومة الدانمرك تنفيذا تاما الاحكام المتعلقة بتدابير بناء الثقة والامن الواردة في تلك الوثيقة ، وتؤيد اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تحقيق مزيد من الصراحة فيما يتعلق بالمسائل العسكرية .

٥ - وتأمل الحكومة الدانمركية ، وقد بذلت جهودا كبيرة في تقديم معلومات عن المسائل الدفاعية الدانمركية ، في أن تحظى الافكار المجسدة في قرار الجمعية العامة ٥٩/٤١ بآاء بتأييد واسع النطاق بين الدول الاعضاء . وسيكون ازدياد مشاركة البلسدان من جميع المناطق في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ إسهاما كبيرا في هذا المدد .

### السويد

[الاصل : بالانكليزية]

[٤ ايار/مايو ١٩٨٧]

١ - تتفق حكومة السويد مع ما أعرب عنه قرار الجمعية العامة ٥٩/٤١ بآاء من اقتناع بأن تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية بشكل أفضل يمكن أن يساعد في تخفيف التوتر الدولي وأن يسهم في بناء الثقة بين الدول على الأصعدة العالمية أو الاقليمية أو دون الاقليمية ، وفي عقد اتفاقات محددة لنزع السلاح .

٢ - بيد أن من المهم النظر الى هذه الغرضية من منظور عريض . فلا بد من تقييم فوايد تحسين تدفق المعلومات على أساس دورها الفعلي في التفاعل مع عوامل أخرى لها صلة بها . فالاعلام ليس عاملا مستقلا يقف وراء العمليات السياسية وانما هو ، الى حد كبير ، حصيلتها . ومهما بلغت دقة الاعلام فانه لا يستطيع بمفرده أن يحل جميع المشاكل السياسية الأساسية .

٣ - يضاف الى ذلك أن القدرات العسكرية ليست الامر الوحيد الذي لا يتكافأ توزيعه على الأمم . ويصدق الشيء ذاته كذلك على الوسائل الوطنية للحصول على معلومات موضوعية عن القدرات العسكرية الموجودة . لذلك من الانسب كثيرا أن يحث هذا القرار جميع الدول ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، على أن تنظر في تنفيذ تدابير أخرى تسهل إتاحة المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية وتسهل كذلك اجراء تقييم مفصل ومتوازن عنها .

٤ - ومع ذلك ، ما فتئت الحكومة السويدية ، اقتناعا منها بأن إتاحة وتبادل المعلومات دوليا عن الجهود العسكرية والدفاعية الأخرى يسهمان في زيادة الثقة بين الدول ويساعدان مستقبلا على تسهيل المفاوضات على اتفاقات موضوعية بشأن نزع السلاح ، تؤيد من جانبها بنشاط العديد من الاقتراحات الرامية الى تحقيق تلك الغاية وتشترك في الجهود الملمومة الرامية الى تحسين المعلومات المتاحة للمجتمع الدولي .

٥ - ومن بين هذه الجهود الجهد المتمثل في قيام الأمم المتحدة بوضع نظام دولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وبققراره فيما بعد ، وهو النظام الذي يقوم الآن بامتداده عدد متزايد من الدول الاعضاء ذات النظم الاقتصادية المختلفة والتي بلغت مستويات متباينة الى حد كبير في التنمية الاقتصادية . ومن دواعي سرور الحكومة السويدية أن ترى انه يجري اتباع هذا النظام وليس بوسعها إلا أن تأمل في أن يقرر عدد متزايد من الدول الاشتراك في عملية الإبلاغ المشار اليها .

٦ - ولدى اقرار نظام الإبلاغ في عام ١٩٨٠ قام فريقان متعاقبان من الخبراء تابعان للأمم المتحدة بدراسة المشاكل التي ينطوي عليها اجراء مقارنات دولية متزامنة للنفقات العسكرية وطرائق وضع وسائل مناسبة لهذه المقارنات . وقد أصبحت المعلومات الإضافية بشأن هذه المسألة متاحة في سياق هذه الدراسات بفضل قيام عديد من الدول الاعضاء بالتعاون طواعية فيما بينها .

٧ - وقام فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بجهد في هذا الشأن لجمع المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية والموارد الأخرى المخصصة للأغراض العسكرية . وبناء على طلب الفريق قدمت بعض الدول الأعضاء ، من بينها السويد ، بيانات عن أعداد وأنواع أفراد القوات المسلحة والمدنيين الذين يعملون في قطاعات عسكرية ومعلومات عن الموارد والقدرات المختلفة المستخدمة في صناعاتها الدفاعية .

٨ - وفي عام ١٩٨٢ أوصت الجمعية العامة الحكومات بالقيام ، على نحو أكمل وأكثر تنظيماً ، بجمع ونشر البيانات المتعلقة بالاستخدام العسكري للموارد البشرية والمادية والمنقولات العسكرية . كذلك حثت الحكومات الأعضاء على متابعة الدراسة التي أعدها الخبراء التابعون للأمم المتحدة والمعنونة "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" وذلك بإجراء دراسات مماثلة في بلدانها .

٩ - وأصدرت الحكومة السويدية تكليفاً بإجراء دراسة عن الآثار المترتبة ، بالنسبة للسويد ، على احتمالات تخفيض الانفاق العسكري وتحويل الموارد العسكرية التي تستخدم في أنشطة مدنية ببناءً على هذه الظروف المتغيرة ، وذلك في إطار أهداف السياسة الأمنية الثابتة التي تتبعها السويد ، وعلى أساس افتراض إجراء عملية دولية لنزع السلاح مستقبلاً . وقدم أول تقرير عن هذه الدراسة السويدية إلى الحكومة في عام ١٩٨٤ وقدم الثاني في عام ١٩٨٥ . وأحيل التقريران المذكوران وعنوانهما "في سبيل نزع السلاح : التحول من الانتاج العسكري إلى الانتاج المدني في السويد" ، إلى الأمم المتحدة . وتم تعيين فريق حكومي عامل للنهوض بالجهود السويدية في مسألة الصلة بين نزع السلاح والتنمية . وترى السويد أنه سيكون من المفيد لو قامت الدول الأعضاء الأخرى كذلك بتنفيذ التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٢ في أقرب وقت ممكن .

١٠ - ويمكن أيضاً الاستشهاد في هذا المجال بالمساعي المتعددة الأطراف التي جرت مؤخراً لزيادة تدفق المعلومات في ميدان نزع السلاح . فقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية حظر امتداد وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية ، وتدمير هذه الأسلحة ، عدداً من التدابير الرامية إلى تبادل المعلومات في المسائل التي لها صلة بالاتفاقية . ويشتمل تبادل المعلومات المشار إليه في جملة أمور أخرى ، على تبادل البيانات حول المختبرات ومراكز البحث ، والبحوث البيولوجية المتعلقة بالاتفاقية ، وتفشي الأمراض غير العادية .



وترحب الحكومة السويدية باعتماد تلك التدابير . وسيعزز تنفيذ تلك التدابير تطبيق أحكام الاتفاقية ، ويسهم بذلك في تدعيم سلطتها . وبالتالي فإن الحكومة السويدية تشترك في هذا التبادل للمعلومات . ولاغراض بناء الثقة ، يمكن أن نضيف أن امكانية الحصول على معلومات عسكرية موضوعية لها أيضا بعد وطني هام ، مع التسليم بأن المنظور الدولي له أهمية قصوى .

١١ - وتؤمن حكومة السويد ، بأن التأييد العام القوي والواسع النطاق تقليديا لسياستها الوطنية في مجال الأمن القومي ولجهودها الدفاعية ، والقائم على أساس المشاركة الشعبية النشطة والواسعة ، تعزز المناقشة الحرة التي تيسرها المعلومات الوفيرة الممكن الحصول عليها . وتعد الوثيقة السنوية المتعلقة بالدفاع الوطني السويدي والتي تقدمها الحكومة الى البرلمان مصدرا هاما للمعلومات شأنها في ذلك شأن الوقائع البرلمانية وتقارير لجان الدفاع البرلمانية المتتالية . وقد صدر في شباط/فبراير ١٩٨٧ أحدث هذه التقارير ، وهو تقرير يغطي الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ . وثمة أمثلة أخرى هي الخطط الطويلة والمتوسطة الاجل التي أعلن عنها القائد الاعلى للقوات والتي تتضمن معلومات عن الحالة الراهنة وزيادة تطوير القوات المسلحة ، والخطط المماثلة التي تقدمها سلطات الدفاع المدنية أيضا . وتعتبر هذه الصراحة في الشؤون العسكرية والدفاعية الاخرى النتيجة الطبيعية للنظام السياسي الديمقراطي ، وتتمشى تمشيا تاما مع المصالح الوطنية للسويد .

١٢ - وأخيرا ترى حكومة السويد أن ثمة حاجة الى أن يكون تحسين تدفق المعلومات عن القدرات العسكرية محجوبا بحوار دولي واسع النطاق عن تقييم هذه القدرات وتموراتها ، ويجوز اجراء هذا الحوار على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو على أي صعيد آخر .

١٣ - وقد اقترحت السويد بهدف تسهيل هذا الحوار الدولي ، وباعتبار أن الامم المتحدة هي المحفل المناسب لبعده العالمي ، اجراء الدراسة المعنونة "دراسة عن مفاهيم الامن" (A/40/553) واشتركت فيها . كذلك كان الهدف من ادماج تحسين تدفق المعلومات مع اجراء حوار عن مفاهيم القدرات والخطط العسكرية ، في مقدمة اقتراح السويد المتعلق بالدراسة الشاملة التي أعدها الخبراء التابعون للامم المتحدة عن الاستخدام العسكري للبحث والتطوير ، وقد أتاحت الحكومة السويدية ، بمبادرة منها ، قدرا كبيرا من المعلومات لهذه الدراسة . وينطبق نفس الشيء على اشتراك السويد في دراسات متعاقبة أجرتها الامم المتحدة عن الميزانيات العسكرية (انظر A/40/421) .

١٤ - ومن منظور اقليمي ، عقدت الدول الـ ٣٥ المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا مؤتمرا في ستوكهولم خلال الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ الى ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ عن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا . ووافقت الدول المشتركة على احكام "وثيقة مؤتمر ستوكهولم" . وتتضمن هذه الوثيقة عددا من تدابير بناء الثقة والامن التي لها صلة بالمعلومات المتعلقة بالمسائل العسكرية . ولاتزال الخبرة المتعلقة بمدى الامتثال لتلك الاحكام ، والتي بدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، محدودة ، إلا أنها خبرة مرضية بوجه عام . والحكومة السويدية على اقتناع بأن وثيقة ستوكهولم توفر أساسا لتحسين العلاقات بين الدول المشتركة وتعزيز الثقة والامن فيما بينها . ومن المأمول ، فضلا عن ذلك ، أنها ستعطي أيضا زخما للمفاوضات الأخرى بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح .

#### المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - تذكر حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بأنها أوضحت وجهات نظرها العامة بشأن هذه المسألة في ردها بشأن قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٠ كاف ( انظر A/41/466 ) .

٢ - ولاتزال المملكة المتحدة مقتنعة بأن توفير الدول معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية يمكن أن يحدث أثرا حميدا - على كل من الصعيد العالمي والاقليمي ودون الاقليمي - بالمساعدة على تحقيق مستوى من الثقة يصعب بدونه تبين الكيفية التي يمكن بها تحقيق اتفاقات متوازنة يمكن التحقق منها بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح والتي يقر المجتمع الدولي بكامله بأنها تشكل هدفا رئيسيا .

٣ - وتوفر المملكة المتحدة معلومات واسعة عن قدراتها العسكرية في شكل كتاب أبيض سنوي يحتوي على بيان عن تقديرات الدفاع . ويتناول هذا البيان بصورة شاملة السياسات الدفاعية للمملكة المتحدة ويقدم معلومات أساسية وقائعية واحصائية عن أنشطة الدفاع البريطانية ، وخاصة النفقات الدفاعية ، بالإضافة الى آراء الحكومة بشأن الدفاع والحالة الدولية . وجميع هذه المعلومات متاحة بسهولة للجمهور في شكل

منشور حكومي . وبالنظر الى ان دولا أعضاء أخرى - وخاصة الدول التي تختلف نظمها الاقتصادية والاجتماعية - قد ترى ان هذا الكتاب له قيمته كنموذج يمكنها ان تختار الاخذ به ، فقد أودعت نسخة من بيان عام ١٩٨٧ بشأن التقديرات الدفاعية لدى أمانة ادارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة .

٤ - ان تقديم الدول الاعضاء لمعلومات موثوق بها وموضوعية عن المسائل العسكرية أمر حيوي اذا أريد تحقيق تقدم نحو هدف تخفيض الميزانيات العسكرية ، الذي أعيد تأكيده باتفاق الآراء في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . وطبقا لقرار الجمعية العامة ٩١/٤٠ بء ، أكملت المملكة المتحدة مرة أخرى هذه السنة وثيقة الإبلاغ الدولي الموحد ، التي تستهدف ابلاغ الأمين العام معلومات عن النفقات العسكرية في شكل يمكن مقارنته بسهولة . وتود المملكة المتحدة الاعراب من جديد عن الأهمية التي تعلقها على اكمال وثيقة الإبلاغ بواسطة عينة ممثلة للدول ، وخاصة كبريات الدول العسكرية ، ومجموعة متنوعة من البلدان الواقعة في مناطق مختلفة ، وذات النظم المختلفة في الميزنة والمحاسبة . وترى المملكة المتحدة انه لا يمكن الاستفادة الى أقصى حد من هذه العملية بسبب عدم وجود معلومات من عدد من البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، يمكن أن تساعد على تحقيق توازن في المعلومات التي ما فتئت تقدمها منذ سنوات عينة ممثلة للبلدان ذات الاقتصادات السوقية الحرة . وتلاحظ المملكة المتحدة مع الارتياح ان بعض الدول استطاعت أن تتخذ موقفا أقل تصلبا بشأن هذا البند لدى التصويت على القرار ٥٩/٤١ بء وكذلك البيانات التي توجي باستعداد للعمل بمزيد من الصراحة والوضوح .

٥ - وأخيرا ، ترى المملكة المتحدة أنه لدى تلقي الجمعية العامة تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٩٤/٤٠ كاف ، يجب ايلاء اعتبار الى الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تتخذ مزيدا من الاجراءات بشأن هذا الموضوع .

-----